

أزمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها

أ.م.د. ناظم نواف الشمري^(*) أ.د. طه حميد حسن العنبي^(**)

المقدمة:

تعد المواطنة من أهم المفاهيم الاجتماعية- السياسية التي عرفت تحولات جوهرية متتابة عبر التاريخ، بدءاً بالتراث اليوناني والروماني القديم، مروراً بعصر النهضة والتنوير، ووصولاً إلى الفكر السياسي الليبرالي الحديث، فالمواطنة كما تناولتها معظم الكتابات التاريخية والأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة، هي علاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، وشعور بالانتماء، إذ أن الحريات والحقوق في المواطنة لم تكن متاحة للجميع، ولم تكن هناك مساواة فعلية، لكن بحكم التطور السياسي والفكري، تبلورت في العصر الحديث فكرة استيعاب عامة الفئات من الناحية القانونية والسياسية والمدنية وتأسست فكرة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، أي أن المواطنة المجردة تقوم على مجموعة قيم ومقومات منها: المساواة والعدالة والمشاركة والحقوق والواجبات ولهذا القيم أبعاد سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية، وتندرج ضمن هذا المفهوم المساواة القانونية المجردة، والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات والتزامات حتى أصبحت الدولة المعاصرة هي دولة المواطنة، أي أنها المعيار لشرعية الدولة واستمرارها في الحكم من عدمها، ولقد كان لهذا المفهوم وغيره مثل التعددية والمشاركة السياسية وسيادة القانون نتاجاً للتحول الديمقراطي، بحيث أصبحت المواطنة في وعاء الديمقراطية وأصبح المواطنون سواسية أمام القانون بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللغة أو الأصل الاجتماعي ضمن البلد الواحد، لذا صار المفهوم شاملاً ومدخلاً للعديد من الباحثين والمختصين في الظواهر السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية.

ولهذا فلا يمكن استيعاب مفهوم المواطنة، إلا إذا وضع في سياقه التاريخي، فالمفاهيم لا تنشأ من فراغ ولا تنتشر إلا بعد ممارسات وتراكمات فكرية، والمواطنة كلمة تتسع للعديد من التعريفات، فهي في اللغة العربية مأخوذة من الوطن، وهو محل الإقامة والحماية، ومن حيث مدلولها السياسي، فهي شعور بالانتماء وولاء للدولة ومنظومة حقوق وواجبات كاملة يفرضها هذا الانتماء، ومن هنا فإن المواطنة بهذا المعنى مازالت غائبة في المجتمعات العربية، وبضمنها العراق، وما لاشك فيه إن أهم أسباب هذا الغياب هي داخلية، ففشل الدول العربية الحديثة في تحقيق التنمية الشاملة وضمان حماية قانونية واجتماعية لمواطنيها بأبعادها المختلفة، دفع إلى انتشار الإحباط والانهمامية لدى شريحة عريضة من المواطنين، كما أن عدم إشباع الحاجات الأساسية للأفراد أفضى إلى اللامبالاة على كافة الأصعدة، بل دفع إلى الهروب من الوطن بحثاً عن جنسية ووطن جديدين.

ولاريب أن المواطنة لم تأخذ - عبر امتدادها ومسيرتها التاريخية - نمط ومعنى واحد، ولم تكن من المفاهيم التي يمكن تحديدها دون ربطها بمنظومة من القيم والمفاهيم والمؤسسات المرتبطة بها، لذلك أثرت حول هذا المفهوم العديد من التساؤلات منها: هل هناك تعريف جامع مانع لمفهوم المواطنة؟ وما علاقة المواطنة بالفرد والدولة؟ وما مقومات دولة المواطنة؟ وهل الدولة مسؤولة عن قيام المواطنة؟ أم المسؤولية تضامنية بين المجتمع والدولة؟ وما هو واقع المواطنة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣؟ وهل أن حقوق الإنسان العراق وواجباته الوطنية مكفولة؟

^(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

^(**) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

ويكمن الهدف الأساس لهذا البحث في معرفة إشكاليات أزمة المواطنة في العراق وتحديد مقوماتها الرئيسة وإظهار مكان الخلل فيها ، لكون المواطنة المنطلق والأساس لأي نظام ديمقراطي وبخلاف ذلك لا يمكن الحديث عن نظام سياسي ديمقراطي في العراق حاضراً أو مستقبلاً.

وينطلق بحثنا من فرضية مفادها: إن مفهوم المواطنة على الرغم من وضوحه ودلالاته إلا أنه لا يخلو من التعقيد بسبب جملة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي أفرزت عن أزمة في وجودها بالمعنى الحقيقي من خلال تحقيق مقوماتها الأساسية وهي الحقوق والواجبات والتي يكفلها القانون في العراق موضوع البحث.

وقد تم تقسيم البحث - فضلاً عن المقدمة والخاتمة- على مباحث ثلاثة وكما يأتي:

المبحث الأول: ماهية المواطنة.....

المبحث الثاني: واقع المواطنة في العراق قبل وبعد ٩-٤-٢٠٠٣.....

المبحث الثالث: سبل معالجة أزمة المواطنة في العراق.....

المبحث الأول: ماهية المواطنة:

بغية تشخيص أزمة المواطنة في العراق ، لا بد من بيان مفهوم المواطنة والمفاهيم ذات الصلة، لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم المواطنة في المطلب الأول، ثم نتناول المفاهيم ذات الصلة في المطلب الثاني، على أن نخصص المطلب الثالث لعلاقة المواطنة بالدولة.

المطلب الأول- مفهوم المواطنة: بما أنه لا تنكشف دلالة المصطلح إلا بوساطة شرطين أساسيين: أولهما: مفهومه الذي اكتسبه في حقل معرفة ما عبر ظروف تاريخية معينة، ومن ثم فإن المفهوم لا يكون واضحاً وذو دلالة كاملة إلا حين يكون معلوماً ومحددًا في مكان وزمان معينين، وثانيهما: اندراجه في علاقات تفاعلية مع مفاهيم مترابطة معه، تبين مدى تقاربه واختلافه عنها، وعلى ذلك فإن مفهوم المواطنة - في ظل ما نصبو إليه في هذا البحث - بحاجة إلى تحديد دلالاته وبحث مضامينه وتقصي قيمه وتشخيص أبعاده في سياق المقارنة بين النسق النظري والجانب العملي للمواطنة في الوعي والإدراك العراقي ، والذي تشكل على وفق معطيات معينة (فكرياً وتشريعياً وممارسة)، لذا يستدعي منا ذلك التعرض لمفهوم المواطنة والمفاهيم المشتقة منها على النحو الآتي:

أولاً- أصل مصطلح المواطنة: يعد مصطلح المواطنة من المفاهيم الحديثة على الرغم من قدم استعماله، فقد تناول الإغريق مصطلح (polis) والتي تعني البلدة أو المدينة باعتبارها بناءً حقوقياً ومشاركة في شؤون المقاطعة أو المدينة ، كما تستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية (citoyennete) وتقابلها باللغة الانكليزية كلمة (citizenship) المشتقة من كلمة (city) أي المدينة^١.

وكانت المواطنة عند الإغريق تعطى للرجل الذكر فقط ، أما العبيد والنساء فكانوا تابعين، بل حتى أكثر الدول الأوروبية المعاصرة وكذا الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تسمح للمرأة بالتمتع بالحقوق السياسية وهي من أهم حقوق المواطنة حتى بداية القرن الماضي، وكانت فنلندا أول دولة تسمح للمرأة بممارسة تلك الحقوق سنة ١٩٠٧، ومع ذلك ظهر

التعبير المعاصر لمفهوم المواطنة مع ظهور فكرة سيادة الأمة والإرادة العامة- التي يعد جان جاك روسو أبرز دعاة ذلك منذ منتصف القرن الثامن عشر- ومن ثم تجسدت فكرة الحقوق الأساسية للفرد والمواطن - سواء كان رجلاً أو امرأة ، طفلاً أو شاباً أو كهلاً- في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩م في ظل الثورة الفرنسية، ومن ثم تطور المفهوم الحديث للمواطنة مع ظهور وتطور الدول الأوربية الحديثة، وفي غضون ذلك نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة^٢، وعليه فإن مفهوم المواطنة مر بتطورات تاريخية هامة أسبغت عليه طابع الشمولية والتعقيد، إذ أضحت له أبعاد متنوعة منها ما هو مادي ، وما هو قانوني ومنها ما هو ثقافي وسلوكي، فضلاً عن كونه غدا بمثابة وسيلة وغاية يمكن بلوغها تدريجياً^٣، والأهم من كل ذلك صارت المواطنة بمثابة أحد أهم أسس ومقومات بناء النظام الديمقراطي الذي تسعى كل الأمم والشعوب إلى بلوغه وتحسينه على أرض الواقع^٤.

ثانياً- مفهوم المواطنة: المواطنة لغةً مشتقة من كلمة الوطن، والأخير هو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، وهو موطنه ومحله، وأوطنه اتخذها وطناً^٥، وقد جاء في قوله تعالى: (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة...)^٦.

وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطناً، وتوطن النفس على الشيء كالتمهيد والترويض، والمواطنة مصدر للفعل واطن بمنى شارك في المكان مولوداً وإقامة ، لان الفعل على وزن فاعل^٧.

أما من الناحية الاصطلاحية فإن المواطنة تعني الانتماء والشعور بالولاء للوطن الذي ينتمي إليه المواطن، ومن ثم فأنها تحدد صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن، ومعيار صدقية هذا الشعور والانتماء من قبل المواطن لوطنه وقيادته السياسية يتجسد بالحفاظ على النظام العام واحترام القانون وطاعة أولي الأمر بما يحقق المصلحة الوطنية.

وتنظر (الموسوعة الدولية) للمواطنة على أنها عملية منح المواطنين لبعض الحقوق الهامة مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وبالمقابل تقع عليهم بعض الواجبات مثل دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم ،أما موسوعة (كولير الأمريكية) فإنها تنظر إلى المواطنة بأنها: أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما^٨.

وتشير دار المعارف البريطانية إلى إن المواطنة هي : علاقة بين الفرد والدولة، كما يحددها دستور وقوانين تلك الدولة التي تقر مبدأ المساواة وتنص على الحقوق والحريات العامة والخاصة وما يصاحبها من مسؤوليات، وتحتل الحقوق السياسية موقع الصدارة مثل حق الانتخاب والترشيح لتولي المناصب العامة^٩، وكذا في قاموس علم الاجتماع تعرف المواطنة على أنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (الفرد) الولاء والطاعة ، بينما يتولى الطرف الثاني الحماية ، ويتم تحديد العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون الذي يعد أساس الحكم بالعدل ، ويقصد بالمواطنة أيضاً: العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب

^٢ - عزيز جبر شبال ،عوامل النغيت واللامواطنة في بلد محتل،بيروت،مركز همورآبي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص ٧٤ .

^٣ - علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦ .

^٤ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج٦ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٣ ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧٣ .

^٥ - ابن منظور: لسان العرب، المجلد ١٣ ،بيروت،دار صادر ١٩٦٨ ، ص ٤٥١ .

^٦ - القرآن الكريم:سورة التوبة، الآية (٢٥).

^٧ - المنجد في اللغة ، بيروت، دار المشرق ، ط ٢٠ ، ١٩٨٦ ، ص ٩٠٦ .

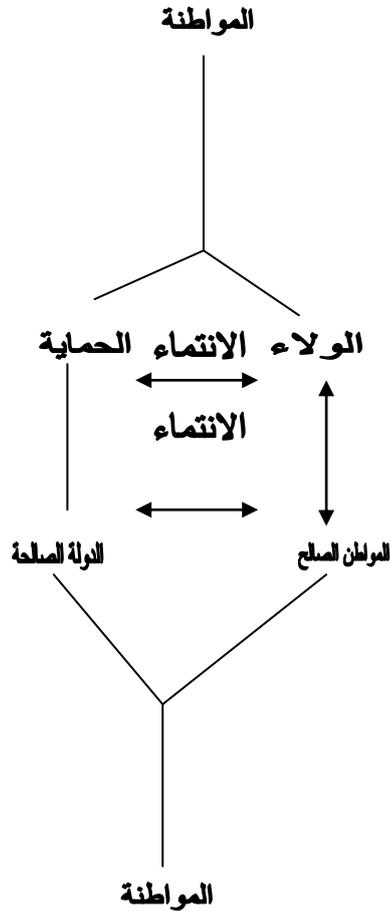
^٨ - احمد صدقي الدجاني ، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية ، القاهرة ،مركز يافا للدراسات والأبحاث ، ١٩٩٩ ، ص ٥ .

^٩ - Encyclopedia Britannica The new encyclopedia peered, Britannica, 32; vol ch: caqo 1992 p

عليها من حقوق والتزامات، وهو يعني إن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن هم سواسية بدون تمييز عنصري أو ديني أو لغوي أو انتماء سياسي..وما إلى ذلك.

ومما تقدم يتضح إن المواطنة: هي انتماء الفرد إلى ارض محددة ، بمعنى آخر الإنسان الذي يستقر بشكل دائم داخل الدولة ويحمل جنسيتها وله دور المشاركة العضوية في بناء النظام السياسي برمته كما يخضع للقوانين النافذة ويتمتع بشكل متساوي مع بقية الأفراد بمجموعة من الحقوق ويلتزم بالمقابل بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها،لذا فالعنصر الأهم في مفهوم المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية المواطنين وشعورهم الوطني تجاه دولتهم التي يقع على عاتقها تامين الحماية لمواطنيها،فهي ضرورية لتحقيق المواطنة الصحيحة، وبالمحصلة تغدو المواطنة بمثابة روح الديمقراطية وعمادها الأساس في أي نظام سياسي - ينظر الشكل (١) - .

الشكل (١) يبين العلاقة بين المواطن ودولته



هذا الشكل من إعداد الباحثين

المطلب الثاني-المصطلحات ذات الصلة بمفهوم المواطنة: من أبرز تلك المصطلحات المرتبطة بالمواطنة هي:

أولاً- المواطن: هو الفرد الذي ينتمي إلى دولة ما ، يحمل جنسيتها ويتمتع فيها بكل الحقوق القانونية ويضطلع بأداء الواجبات الملقاة على عاتقه بدافع حب الوطن والشعور بالمسؤولية، وبحسب نظرية العقد الاجتماعي للفيلسوف الفرنسي (جان جاك روسو) فإن المواطن له حقوق إنسانية يجب أن تقدم إليه وهو في نفس الوقت يحمل مجموعة من المسؤوليات الاجتماعية التي يلزم عليه تأديتها، وينبثق عن مصطلح المواطنة مصطلح (المواطن الفعال) وهو الفرد الذي له الدور الفاعل في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عن طريق العمل الرسمي الذي يوكل إليه أو العمل التطوعي¹⁰.

ثانياً-الوطن: هو المكان أو المساحة الجغرافية التي يسكن فيها الفرد بشكل دائم ومن ثم يتعايش ويتفاعل مع الجماعة التي تسكن معه في هذه المساحة،فينشأ بينهم نوعاً من التعلق والشعور بالانتماء لوطن واحد ويواجهون مصير واحد وتجمعهم مصالح مشتركة وتاريخ وثقافة مشتركة تمنحهم خصوصية تميزهم عن الشعوب والأمم الأخرى.

ثالثاً- الوطنية: هي الشعور بالولاء للوطن والإخلاص له والاعتزاز به والدفاع عنه والافتخار به ، وهي ظاهرة نفسية اجتماعية مركبة تستند على حب الوطن أرضاً وشعباً،والسعي إلى خدمة مصالحه وتشمل جميع النشاطات التي تساهم في تنمية حب الوطن والاعتزاز به ، ويتغذية الولاء الوطني في نفوس الجماعة الوطنية ، فالمواطنة الصالحة هي ممارسة صحيحة للشعور بالوطنية¹¹.

المطلب الثالث- علاقة المواطنة بالدولة: لا جرم أن العلاقة بين المواطنة والدولة علاقة وثقا، ذلك أن الشعب وهو - مجموع المواطنين الذين يسكنون على إقليم الدولة- هو الركن الأساس لها وهو مصدر قوتها، كما أن الهدف الأسمى لكل دولة هو تحقيق سعادة ورفاهية مواطنيها،وكي تحقق هذا الهدف لابد من قيام القائمين على إدارتها- الحكام- من مهمة توظيف قدرات المواطنين وطاقتهم،ويترتب على كل ذلك أن يقوم الطرفين بواجباتهم على أكمل وجه، الأمر الذي يضمن تمتعها بحقوقها على أكمل وجه،وفي ظل هذا الواقع تبلغ الدولة مرتبة الرشادة والصلاح ووقتذاك تتجسد المواطنة الحقنة وذلك عبر كفالة الدولة وضماناتها لحقوق المواطنين بكل ضروبها،وفي مقدمة تلك الحقوق¹² :

١- **الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:** وتبدأ تلك الحقوق بحق المواطن في الحياة ، وحمايته من التعرض للتعذيب أو انتهاك الكرامة،فضلاً على الحق بالعيش الكريم وتوفير الأمان له ولأسرته ، وعدم اعتقاله أو توقيفه بدون سبب ، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة ، كما له الحق في التنقل واختيار مكان إقامته داخل الدولة المنتمي إليها ، وله الحق في المغادرة خارج دولته والعودة إليها ، وله الحق في المساواة أمام القانون والاعتراف بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن، وحقه في التفكير والمعتقد والوجدان والدين والحرية في التعبير بما لا يخالف النظام العام والقانون، وحق كل مواطن في العمل في ظل ظروف عادلة ، مع توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية ، وكذا الرعاية الصحية والحق في المسكن والحق في التنمية ، والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات الكافية ، كما تتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

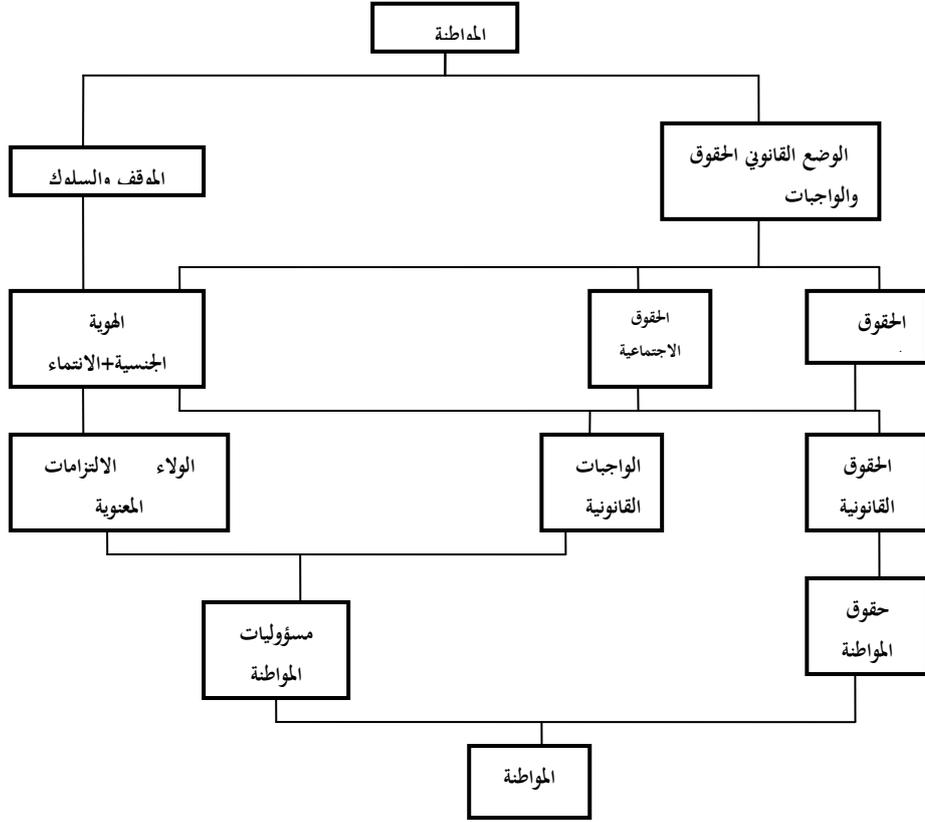
¹⁰ - <http://ar.wikipedia.org>

¹¹ - <http://www.ejabat.google.com>

¹² - <http://www.elsyas.com>

٢- الحقوق السياسية: تتمثل هذه الحقوق بحق الانتخاب والترشيح لتقلد المناصب العامة في مؤسسات الدولة المركزية والمحلية على حد سواء، فضلاً على حق كل مواطن بالانتماء للأحزاب السياسية والجمعيات، وله الحق في الاجتماعات والتظاهرات السلمية على وفق ما يحدده القانون.

الشكل رقم (٢) يبين الحقوق والواجبات للمواطنة



علي خليفة الكواري وآخرون- بتصرف- ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص٣٢.

أما بالنسبة لحقوق وواجبات المواطن فإنها تستند على أربعة قيم رئيسة ومهمة هي:

١- قيمة المساواة: التي تنعكس في كثير من الحقوق منها :- حق التعليم ، والعمل ، الجنسية ، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء.

٢- قيمة الحرية: مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن وحق الكلام والمناقشة بحرية مع الآخر حول حل مشكلات المجتمع وبناء مستقبله وحرية الاحتجاج والاعتراض على موقف أو سياسة ما ، حتى لو كان الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة وحرية المشاركة في المؤتمرات أو الندوات واللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

٣- قيمة المشاركة: وتتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في الضغط السلمي على الحكومة أو ضد بعض المسؤولين السياسيين لتغيير سياستهم أو برامجهم أو قراراتهم وممارسة العديد من أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب وفقاً للقانون والتصويت في الانتخابات العامة بجميع أشكالها والاشتراك في تأسيس الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تخدم المجتمع.

٤ - المسؤولية الاجتماعية: وتتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية للوطن واحترام القانون وتطبيقه على أكمل وجه ودفع الضرائب واحترام حرية وخصوصية الآخرين من أبناء الشعب^{١٣}، اتساقاً مع المقولة الشائعة: (حريتك تنتهي عندما تبدأ حريات الآخرين). على ذلك فإن المواطنة لا تتحقق بإقرار الحقوق وضمان التمتع بها فحسب، بل ينبغي التزام المواطن بما عليه من الواجبات والمسؤوليات، ذلك إن التزام المواطن وأدائه للواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه هو الكفيل لضمان حقوقه، فعلى سبيل المثال قيام الموظف الحكومي بأدائه لواجباته تجاه المواطن على أكمل وجه وتلبية مطالبه وتسهيل مهمته يصب - بلا أدنى شك- في خدمة المواطنين ويجسد حقوقهم، كما أن التزام المواطنين واحترامهم للقانون وتأديتهم لواجباتهم يوفر أجواءً صحية تؤسس لنظام يتسم بالعدالة والديمقراطية الحقيقية. على ذلك تعد مهمة بناء المواطن وتعزيز روح المواطنة عماد النظام السياسي الراشد إذ يتجسد عبرها توثيق الروابط بين القابضين على السلطة والمواطنين، ويتحقق ذلك من خلال قيام الطرف الأول- الحكام- بأدائهم لواجباتهم التي تصبو إلى تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو: سعادة ورفاهية المواطنين، وكما يتحقق هذا الهدف يقوم هؤلاء الحكام بتوظيف وتعبئة المواطنين ما يعني قيام الأخيرين بأدائهم لواجباتهم على أكمل وجه. وبالمقابل أي إخلال من قبل الحكام بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه مواطنيهم يفضي إلى خلق حالة من التذمر والسخط لدى الأخيرين، ويفضي هذا الحال بدوره حتماً إلى تراجع الشعور بالولاء للوطن لتحل محله ولاءات أخرى فرعية كالولاء للطائفة أو للعشيرة أو للقومية وربما حتى للحزب أو الكتلة السياسية، ومن ثم تشيع أثر ذلك جملة من المشاعر والمواقف والسلوكيات التي تنال من المواطنة ومنها ما يأتي:

- ١- عدم الالتزام بالقوانين وكذا عدم مراعاة النظام العام.
- ٢- عدم احترام آراء الآخرين.
- ٣- ضعف أو غياب المشاركة المجتمعية.
- ٤- التهرب من دفع الضرائب.
- ٥- غياب أو ضعف الولاء للوطن مقابل تغليب الولاءات الفرعية (العرقية والطائفية وغيرها).
- ٦- شيوع ثقافة العنف وتنامي قيم التعصب الديني والمذهبي والعنصري.
- ٧- ضعف التسامح وغياب التعايش.
- ٨- اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية وعدم إتقان العمل بل والمماطلة والتسويق.
- ٩- تغليب المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- ١٠- التبذير وهدر المال العام واعتماد أساليب المساومة وتعاطي الرشاوى.

المبحث الثاني: واقع المواطنة في العراق قبل وبعد ١٩٠٣-٤-٩:

لاجرم أن الواقع الذي كان يعيشه المواطن العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية في بداية العقد الثالث من القرن العشرين وحتى سقوط النظام السابق في ٩/٤/٢٠٠٣، واقعاً يتسم بالتهميش والافتقار إلى أبسط الحقوق، ومع أن

العراقيين استتبشروا خيراً بعد التاريخ المذكور على أمل العيش في عهد جديد يستعيد فيه المواطن حقوقه وإرادته الحرة المسلوبة، لكنهم هذا الأمل بدأ شيئاً فشيئاً يتبدد، فبعد مرور أكثر من أحد عشر عاماً على التغيير مازال واقع المواطن العراقي دون أدنى مستوى الطموح، على ذلك سنقسم هذا المبحث على مطلبين، أما المطلب الأول فسنعرض فيه إلى واقع المواطنة في العراق قبل ٢٠٠٣/٤/٩، أما المطلب الثاني فسنخصصه لبيان هذا الواقع بعد هذا التاريخ ولغاية الآن.

المطلب الأول: واقع المواطنة في العراق قبل ٢٠٠٣/٤/٩:

إن المجتمع العراقي في الأصل هو مجتمع معروف بتنوع نسيجه الاجتماعي والديني والمذهبي، ومع هذا التنوع فإن التعايش السلمي هو الذي كان سائداً في كافة أركان هذا المجتمع وعلى مدى الأزمنة والعصور - باستثناء ما حصل في بعض المراحل من عمليات اقتتال وصراعات محلية وبفعل أطراف خارجية أو بفعل القابضين على السلطة - ودورهم ولا غرابة في ذلك، لأن هذا الشعب هو صاحب أول دستور في العالم وهو قانون (أورنمو)، وبعده قانون (حمورابي الشهير)، وهو الذي علم العالم الكتابة والحضارة^{١٤}، وكان العراق منذ صدر الإسلام منطلقاً لنشر مبادئ الإسلام وتعاليمه وأفكاره، وفيه نشأ أرباب العلم والفلسفة، وفي أرجائه بحت أصوات الواعظين والمرشدين^{١٥}، وعلى ذلك أضحي هذا البلد وأهله محط أنظار العالم ومركز إشعاع فكري وحضاري إلى كل أرجاء المعمورة.

على ذلك فإن أهم ما يميز العراق هو قوة مجتمعه وعمقه التاريخي البعيد وتماسكه بالشكل الذي أفضل جميع المحاولات التي جرت عبر التاريخ وسعت إلى تركيع البلد وأهله وجعلهم تابعين لقوى وإرادات خارجية، وهذا بالطبع لم يأت من فراغ وإنما من تجذر تاريخي قديم تمثل في نوعية الشعب الذي عاش على هذه الأرض وطبيعة العلاقة بين أبناءه بشكل جعله يحتفظ بتراثه لقرون طويلة، ثم إن وجود الإسلام والأديان الأخرى فيه جعل شكل النسيج أكثر بهاءً وأشد قوة حيث عاش الأديان مجتمعين تحت خيمة الوطن الواحد تجمعهم الروابط المعروفة من الأرض والتاريخ والمصالح المشتركة، وهذه العوامل مجتمعة جعلت المجتمع العراقي قوياً على مر الزمن وكلما واجه العراق مصاعب ترى لحمته تتوحد وتصبح قادرة على رد كل أنواع الهجمات مهما تنوعت أهدافها ووسائلها^{١٦}، وهذا هو جوهر المواطنة التي تأسست على الولاء للوطن والذود عنه ومن منطلق الشعور بالروابط المشتركة: أرض الوطن الواحد، المصير الواحد، المصالح المشتركة، الروابط المشتركة... إلخ، بصرف النظر عن الاختلاف والتباين في الانتماءات والتوجهات الفرعية.

وعلى ذلك لم يشهد المجتمع العراقي بروز أزمت حادة تأخذ صورة الصدام المباشر بين مكوناته الاجتماعية، مع إنه قد تكون هناك مشاعر معينة داخل سريرة الفرد العراقي من ناحية ميله بصورة عاطفية إلى إحدى المكونات أو المذاهب لكنها كانت مجرد مشاعر، ولم تتحول تلك المشاعر إلى سلوك عدواني ضد الآخرين بل إن المجتمع العراقي كان غاية في التسامح الإنساني ليس بين مكوناته فقط، بل حتى عندما استوطنت على أرضه مجموعات من دول الجوار وعاشت معه لغاية هذه الساعة وامتزجت بثقافتها بثقافته، وهذا يدل بصورة واضحة وجليّة على سعة صدر الشعب العراقي لذلك ساد السلام الاجتماعي بين هذه المكونات الاجتماعية^{١٧}.

^{١٤} - قاسم محمد الحساني: المجتمع العراقي نسيج قوي وتماسك على الموقع: www.wasatonline.com، وكذلك: حسنين توفيق إبراهيم وعبد

الجبار أحمد عبد الله: التحولات الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، دراسات عراقية (٣)، ٢٠٠٥، ص ٥٩.

١٥ - علي الوردي: وعاظ السلاطين، لندن، دار كوفان للنشر، ص ٢٠.

١٦ - قاسم محمد الحساني: مصدر سابق، ص ٢٠. ط ١، ١٩٩٥، ص ٢٠.

١٧ - قاسم محمد الحساني: المصدر نفسه، ص ٢، وكذلك: حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله: مصدر سابق، ص ٦٠.

وفي الوقت الذي ظل المجتمع العراقي بعيداً عن قيم التعصب والعنف والقتل والإرهاب، كانت هناك عوامل وأسباب ساهمت في إشاعة هذه الثقافة وتناميها مع مرور الوقت، ومن ذلك أن العراق كان يتلقى على الدوام موجات بدوية متتالية بفعل انبساطه وكثرة خيراته، وهذا أفضى إلى وقوع هذا البلد وشعبه تحت تأثير القيم البدوية^{١٨}، كما أسهمت ممارسات السلطة السياسية في تكريس تلك القيم منذ العصر الأموي مروراً بالعصر العباسي وكل القوى التي احتلت العراق - المغولية والفرسسية والعثمانية والبريطانية - ومن ثم حتى بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في سنة ١٩٢١م، تكرست مثل تلك القيم بفعل سياسة النظام الملكي في العراق - وتأثير الإدارة البريطانية - التي انتهجت سياسة تقريب فئات وشرائح معينة على حساب أخرى^{١٩}، ومن ثم تكرر المشهد ذاته في عهود الجمهورية الأولى (١٩٥٨-١٩٦٣)، والثانية (بين شهري شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣) والثالثة (١٩٦٣-١٩٦٨).

ولكن لم تصل الأمور في تلك المرحلة ماوصلت إليه في عهد الجمهورية الرابع الذي بدأ منذ سنة ١٩٦٨ وانتهت سنة ٢٠٠٣، فقد تبنت السلطة السياسية في ذلك العهد سياسة تسلطية مقبولة، احتكرت هذه السياسة لصالحها وليس لصالح تشكيل اجتماعي أو مذهبي واحد، ذلك إن ضحايا السلطة كانت تنتمي إلى معظم المذاهب والمكونات الاجتماعية العراقية، والدليل على ذلك أن ضحايا السلطة آنذاك كانت تنتمي إلى مذاهب أو طوائف مختلفة في العراق، فإلى جانب الشهيد (محمد باقر الصدر) الذي ينتمي إلى الطائفة الشيعية التي قدمت تضحيات كبيرة بفعل تلك السياسة، يوجد أيضاً الشهيد (عبد العزيز البدري)، الذي ينتمي إلى الطائفة السنية التي قدمت بدورها تضحيات لا يستهان بها طالت حتى المقررين من رأس النظام، فضلاً على ضحايا القضية الكردية التي لاتعد ولا تحصى، وهكذا نرى إن النظام الأسبق قد وزع مجازره وضحاياه بشكل متساوٍ بين مكونات المجتمع العراقي^{٢٠}، هذا من جانب، ومن جانب آخر كان النظام يعمل بكل الوسائل والسبل على تحقيق الانصهار الثقافي والاجتماعي والعربي بين جميع فئات المجتمع العراقي ومكوناته^{٢١}.

ومن جانب آخر كانت الحروب التي خاضها النظام ضد شعوب ودول الجوار، قد غذت نزعة وثقافة الحقد والكراهية والعنف لدى الشعب العراقي عموماً، ولدى الأطفال والشباب خصوصاً، ومن ثم جاءت صفحة الحصار الاقتصادي الدولي الذي تم فرضه على الشعب العراقي واستمر للمدة من سنة ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠٠٣، وقد طحن هذا الحصار عظام العراقيين وهدر دمهم^{٢٢}، وكل ذلك كان عمق تلك النزعة والثقافة بفعل الفقر والعوز الذي طال معظم شرائح المجتمع العراقي، مقابل إثراء المقررين من السلطة وتجار الحروب والأزمات وأكثرهم ممن لهم صلات بالفتنة الحاكمة، وكل ذلك قد عزز تغذية تلك النزعة والثقافة في المجتمع العراقي، وأيضاً مما عزز تلك النزعة ارتفاع معدلات الجريمة، وتدني مستوى التعليم والثقافة بفعل الظروف الصعبة التي مرت بها العائلات العراقية التي اضطرت أن تجبر أبنائها على ترك المدارس ليشغلوا في أعمال مختلفة لسد رمق العيش، وهذا أفضى إلى هدم القيم الأصيلة للمجتمع العراقي - كالصدق والمحبة والتعاون والإيثار وما إلى ذلك - لتحل محلها مفاهيم وسلوكيات رذيلة وغريبة على هذا المجتمع -

١٨ - علي الوردي: مصدر سابق، ص ٢٠.

١٩ - للمزيد ينظر كل من: وميض عمر نظمي: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٤، ص ١١٩ وما بعدها، وكذلك: نيفين مسعد: النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الأثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٦٤/٦، ٢٠٠٩، ص ٦٤.

٢٠ - جاسم الصغير: الإرهاب السياسي، على موقع الحوار المتمدن الإلكتروني.

٢١ - حسنين توفيق إبراهيم: مصدر سابق، ص ٦٠.

٢٢ - عبد الحسين شعبان: مصدر سابق، ص ٦٧.

كالكذب والحيلة والأنانية والمصالح الضيقة-وقد تجلّت تلك الحقيقة بوضوح في المرحلة التالية، وكل ذلك انعكس سلباً على الروح الوطنية التي بدأت تضمحل شيئاً فشيئاً.

المطلب الثاني: واقع المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩:

بعد دخول القوات الأجنبية إلى العراق بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية والعمل على إسقاط النظام السابق في ٩-٤-٢٠٠٣، حصلت انتقالاً كاملة في واقع المجتمع العراقي، ففي الوقت الذي كان يعاني الأخير من حالة التسلط والصهر والدمج القسري أنتقل إلى حالة الانفلات والفوضى والتشردم باسم الحرية والديمقراطية، كل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانحياز سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي وكان ذلك قد أعطى لكل من هب ودب الفرصة للقيام بعمليات السلب والنهب والقتل وتسامي روح الانتقام والثأر التي غذتها أطراف خارجية-إقليمية ودولية^{٢٣} - مستغلة بذلك وجود القوات الأجنبية على الأراضي العراقية.

ولكن بالرغم مما شهده العراق في تلك المرحلة من انحياز أمني مطلق، وبالرغم من أحداث العنف والاعتقالات التي راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب العراقي، فإن هذا الشعب ظل متماسكاً على مدى ثلاث سنوات تقريباً، وبالتحديد حتى وقوع حادثة تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في شهر شباط سنة ٢٠٠٦، إذ كانت تلك الحادثة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وبمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب الطائفية التي استمرت على مدى أكثر من سنتين، ما أفضى إلى انحياز حالة التعايش التي طالما كانت سائدة في صفوف المجتمع العراقي في المرحلة السابقة.

وقد عاش المجتمع العراقي في تلك المرحلة حالة من التخندق والافتتال الطائفي، وتزامن ذلك مع ضعف الأجهزة الأمنية التي كانت حديثة التشكيل ولم تكن مدربة بشكل كافٍ، كما كانت إمكاناتها في التسليح متدنية، إذ ما كانت القوى الإرهابية والجماعات المسلحة تمتلكه، يفوق كثيراً ما تمتلكه تلك الأجهزة، والأدهى والأمر كان لظاهرة المحاصصة الطائفية المقيتة التي تم تكريسها في العملية السياسية - وبرعاية سلطة الائتلاف وبمباركة قيادات عراقية وبتوجيه من قبل مديرها الإداري (بول بريمر) - انعكاسات واضحة وبالغة الخطورة على المجتمع العراقي، لذا أضحت معظم المدن العراقية على شكل مناطق نفوذ يخضع بعضها للقوى الإرهابية، ويخضع البعض الآخر للمليشيات والجماعات المسلحة، والأكثر من ذلك كانت هناك مدن بعينها جرى تقسيمها على جبهتين لهذا الطرف أو ذاك، وعلى ذلك جرت عملية تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق، ولاسيما بعد أن أضحت عمليات القتل تجري على الهوية والاسم، وهذا دفع الكثير من الأسر العراقية إلى الهجرة إلى مناطق أخرى داخل البلاد وخارجها، ومن تلك الأسر ما عرضت للتهجير القسري من قبل الجماعات المسلحة بعد انحياز مناطق كاملة وأصبحت تحت سيطرة الجماعات المتطرفة، وقد وصل عدد المهاجرين والمهجّرين داخل القطر وخارجه آنذاك إلى ما يقارب (٤) ملايين مواطن عراقي.

ولكن لما كانت تلك المرحلة التي أتسمت بسيادة الإرهاب والقتل والعنف والتهجير، تعد بمثابة مرحلة طارئة وغريبة على ثقافة المجتمع العراقي المعروف بصدق نواياه وطيبته وعاطفيته وتسامحه، فقد تحركت ضمائر أبناء العشائر وشيوخها وبدأ هذا التحرك من المنطقة الغربية وامتد إلى معظم مناطق العراق، وتم أثر ذلك تشكيل ما يسمى ب(مجالس الصحوة) التي

٢٣ - حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٣٣٨-٣٣٩.

ضمت أكثر من (٧١) ألف عنصر مسلح كان بعضهم يقاثلون ضد القوات الأمنية العراقية والقوات الأميركية، وقد تزامن ذلك مع شروع الحكومة في تطبيق خطة فرض القانون بعد أن تنامت قدرات أجهزتها الأمنية القتالية والاستخبارية، فضلاً على تزايد التأكيد والاهتمام الدولي والمحلي، الرسمي والشعبي، بعملية المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي، ومن ذلك أن الإدارة الأميركية كانت قد أطلقت منذ شهر آذار سنة ٢٠٠٦ مجموعة دراسة العراق المكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي برئاسة وزير الخارجية الأسبق (جيمس بيكر) وعضو الكونغرس السابق (لي هاملتون) وقد انطلق تقرير المجموعة - الذي نشر في شهر كانون الأول من السنة المذكورة- من صورة كئيبة للوضع في العراق ورأى أنه لا يمكن تحسينه من دون المصالحة بين مختلف فئات الشعب بعد أن خلص التقرير إلى إن هذا الشعب يتكون من فئات أثنىة ودينية مختلطة جداً لا يمكن فصلها^{٢٤}، وهذا ما بدأ يقتنع به أبناء الشعب العراقي بعد أن وجدوا - مدركين وواعين كما يقول العلامة علي الوردی- أن الصراع الطائفي، وما فيه من سخف وتخابث تتفزز نفوسهم منه^{٢٥}، وعلى ذلك بادرت أوساط شعبية واسعة وفي مقدمتها العشائر العراقية إلى بذل مساعيها من أجل تجسيد المصالحة على أرض الواقع، وفي النهاية نجحت تلك الجهود مجتمعةً في إنهاء صفحة الاقتتال الطائفي، وتخفيض نسبة العنف والقتل بدرجة كبيرة جداً، حتى عاد الأمن والسلام إلى معظم المدن العراقية ومن ثم عاد إليها الكثير من أبنائها المهجرين والمهاجرين.

ومع أن الأوضاع على وجه الجملة كانت قد تحسنت بدرجة كبيرة بفعل تطبيق خطة فرض القانون والإجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومة في تلك المرحلة على كل الأصعدة الأمنية والسياسية ومن ذلك تخصيص جهود وأموال كبيرة لحساب إنجاز المصالحة الوطنية، ولكن ماتزال الأحقاد عالقة في نفوس الكثير من أبناء الشعب العراقي ممن تضرروا من أعمال العنف الطائفية وربما روح الانتقام، ولاسيما أن الكثير من الأطراف والقوى الخارجية والداخلية ماتزال تغذي هذه التوجه بشتى الوسائل المادية والإعلامية وغيرها بغية تأجيج الأوضاع والعمل على إعادة العراق إلى حالة الاقتتال والعنف والعنف المضاد والفساد بكل أنواعه، وصولاً إلى العمل على انهيار العملية السياسية وإعادة البلد إلى نقطة الصفر أي إلى حالة الفوضى والصراعات والتخندق الطائفي.

ومن جانب آخر وفي ظل تلك الأوضاع أتسم مستوى أداء المؤسسات السياسية وفي مقدمتها (مجلسي النواب والوزراء) بالتدني، فضلاً على استمرار حالة الصراعات بين القوى السياسية وكذلك تصاعد حجم التحديات الأمنية وضعف هيئة الدولة العراقية - لاسيما بعد سيطر ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش) على أجزاء واسعة من العراق بعد ٢٠١٤/٦/١٠- ومن ثم نزوح أكثر من مليوني عراقي من مناطق سكنهم وتفانم معاناتهم، وقد تزامن كل ذلك مع تفانم الأزمة الاقتصادية أثر تراجع أسعار الثروة النفطية باعتبارها المورد الأساس للدولة العراقية، ومما عقد المشهد على الساحة العراقية تفانم ظاهرة الفساد الإداري والمالي وما نجم عنها من نهب وتهريب أموال طائلة خارج العراق حتى قدرها أحد المسؤولين العراقيين ب(ترليون و١٤ مليون دولار)^{٢٦}، وفي الوقت الذي مازالت مهمة استرداد تلك الأموال بعيدة المنال، فأثارت ولدت آثاراً اقتصادية وسياسية همة، أما الآثار الاقتصادية فأبرزها^{٢٧}:

٢٤ - مجموعة باحثين: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ٢٠٠٧، ص ٩٧-٩٨.

٢٥ - علي الوردی: مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٢٦ - جاء ذلك في حديث (محمد علي) مدير عام دائرة استرداد الأموال في هيئة المسائلة والعدالة ل"قناة السومرية نيوز"

٢٧ - للمزيد ينظر كل من: د. بلاسم جميل خلف: أبعاد جريمة غسل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ١٢، وكذلك: أحمد صبحي جميل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسل الأموال ودور المصارف في مكافحتها، مجلة كلية بغداد للعلوم

- ١- رفع معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع حاد في الأسعار مما يزيد الفقراء فقراً والأغنياء غناً.
 - ٢- إضعاف الدخل القومي واستنزاف الاقتصاد الوطني من خلال تحويل الأموال المنهوبة خارج القطر واستثمارها لمصلحة الدول المستفيدة^{٢٨}.
 - ٣- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، بفعل غياب البيئة التنافسية الحرة التي تشكل شرطاً لجذب تلك الاستثمارات، وكذا البيروقراطية والفساد الإداري، وهذا يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقير وإيقاف عجلة الاقتصاد الوطني^{٢٩}.
 - ٤- إضعاف القطاعات الإنتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار، ومن ثم سيطرة منتجات الدول الأجنبية على الأسواق المحلية، وغلبة النزعة الاستهلاكية على الإنتاجية.
 - ٥- عدم استقرار الأسواق النقدية والمالية مما يضعف قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.
 - ٦- التهرب الضريبي من قبل المستحوزين على تلك الأموال مما يفضي إلى انخفاض الموارد المسالمة للدولة ويؤدي ذلك إلى زيادة الاختلال بين الإيرادات والنفقات، مما يعمق حالة العجز في الموازنة العامة للدولة.
 - ٧- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، ويتجلى ذلك في المساعي الذي تبذلها الجماعات المستفيدة من الفاسدين والمفسدين إلى الضغط على المؤسسات المعنية بإعداد الموازنة إلى تخصيص أموال طائلة لحساب أبواب بعينها، ولكن ما يتم إنفاقه فعلاً من تلك الأموال بشكل فعلي لا يتجاوز في أغلب الأحوال ١٠% من المبلغ الكلي، وما تبقى تجرى عملية نهبه وتحويل لحساب تلك الجهات ومن يؤازرها من صناع القرار.
 - ٨- دخول بضائع رديئة أو مغشوشة أو منتهية الصلاحية إلى الأسواق المحلية.
- لذا فبالرغم من المبالغ الهائلة التي دخلت العراق لاسيما مابعد ٢٠٠٣، ومبالغ الموازونات الانفجارية في السنوات الأخيرة إلا أن تقرير الأمم المتحدة الذي صدر في عام ٢٠١٣، لخص الآثار الناجمة عن تلك الظاهرة بالآتي:
- ((أن العراق لم يتمكن من تقديم الخدمات الأساسية بشكل كفاء، فحوالي ٢٣% من العراقيين يعيشون في فقر مدقع، وأن الاقتصاد العراقي، خارج قطاع النفط، بقي ضعيفاً، وغير قادر على خلق فرص عمل لقوى العمل النامية، وأدى ذلك إلى وجود بطالة بمعدل ٢٠%)).
- أما الآثار السياسية التي نجمت عن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ونهب الأموال وتهريبها خارج العراق فيمكن إيجازها بما يأتي^{٣٠}:

- ١- تفضي ظاهرة الفساد ونهب الأموال إلى تعرض مؤسسات الدولة إلى خلل بنيوي ووظيفي في آن واحد وعلى كل المستويات، أما بنويماً فما زالت عملية بناء تلك المؤسسات تخضع بدرجة كبيرة لتأثير الجماعات المتنفذة

الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون، 2011، ص ٩٥-٩٦، وكذلك: ابتهاج محمد رضا: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد، العدد الثامن والأربعون، ص ٧٣.

٢٨ - للمزيد حول تلك الطرائق والأساليب راجع: مجلة الحوار المتمدن: العدد ٤٢٦٤ في ٣/١١/٢٠١٣.

٢٩ - فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت نسبة حرمان شرائح اجتماعية عراقية من التعليم ٢٨.٥% سنة ٢٠٠٧، والحرمان من الرعاية الصحية ٣٤% والسكن ٢٤.٤% والبنى التحتية ٤٧.٩% لنفس السنة المذكورة، للمزيد راجع: التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١، ص ٢٥ وما بعدها.

٣٠ - للمزيد ينظر: ابتهاج محمد رضا: مصدر سابق، ص ٧١.

والفاسدة وبوسائل شتى وبما يضمن وصول أشخاص فاسدين أيضاً إلى مواقع السلطة، ما ينعكس سلباً على أداء تلك المؤسسات.

٢- تأسيساً على ما تقدم تصاب قدرات الدولة التوزيعية بالضعف وذلك بفعل عجز أجهزتها الرقابية وضعف أو غياب المتابعة التي من المفترض أن تصاحب مهمة توزيع المنافع والخدمات والمشاريع الاستثمارية المخططة والمرصودة مبالغها مما يفسح المجال واسعاً أمام المساعي المحمومة والمستمرة من قبل الفاسدين والمفسدين لنهب أكبر قدر ممكن من الأموال وتحويلها للخارج.

٣- تزايد حدة الأزمات والتحديات الأمنية، وذلك بفعل سيطرة العناصر الفاسدة والمفسدة على المواقع القيادية والمفاصل الحيوية في المؤسسات الأمنية مقابل إبعاد أو تهميش العناصر القيادية الكفوءة، ويجري ذلك أحياناً بالتواطؤ مع بعض الزعماء السياسيين، وهذا فضلاً على أن الأموال الطائلة المخصصة لأغراض التدريب والتسليح والأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير القدرات الأمنية عرضة للنهب من قبل هؤلاء وخير دليل على ذلك الشبهات التي طالت الكثير من صفقات التسليح وكذلك ما حصل بعد ١٠/٦/٢٠١٤، وكانت النتيجة شراء أجهزة ومعدات ذات كفاءة محدودة أو رديئة، وكل ذلك يخلق حالة من الإحباط وعدم الثقة والعجز أمام التحديات لدى العناصر الأمنية وكذا المواطنين.

٤- يقود الفساد ونهب الأموال إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة، إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمى يعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى (Public bads سياسات سيئة)، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية^{٣١}، وكل ذلك يفضي إلى اهتزاز شرعية القابضين على السلطة وبالمحصلة ينعكس كل ذلك على شرعية النظام السياسي برومته، بفعل تراجع أو غياب عنصر التأييد والمساندة من قبل المواطنين الذي يعد من أهم مدخلات السياسات الراشدة أو الصالحة.

٥- تسود في أوساط المواطنين حالة من الإحباط واليأس من إمكانية تحسن أحوالهم المعيشية والخدمية إلى الحد الذي تتولد لديهم قناعة بأن مهمة مكافحة الفساد وبناء نظام راشد أمست مهمة مستحيلة بفعل شيوع ظاهرة الفساد وسيطرة الفاسدين على كل مفاصل الدولة والمجتمع.

٦- المحاصصة التي أرسى دعائمها (بول برمر) وروجت لها وكرستها النخبة السياسية، فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الفساد ونهب الأموال ومن خلال مشارب عدة.

٧- يؤدي الفساد ونهب الأموال إلى خلق حالة من النفاق السياسي كنتيجة مباشرة لشراء الولاءات السياسية، كما يتسبب في زيادة حالات العنف، والانقسامات في المجتمع^{٣٢}.

٨- الإساءة لسمعة الدولة أمام الدول والمنظمات الدولية والمستثمرين، مما قلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية وكذا الاستثمارات، مما أنعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية^{٣٣}، وبلاشك فإن المواطن هو الخاسر الأكبر ما ينعكس سلباً على ولاءه الوطني وهو أس المواطن.

٣١ - زياد عريبة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد، ٠٩ أكتوبر- تشرين الأول ٢٠٠٨، على موقع الوجدوي الإلكتروني.

٣٢ - زياد عريبة: نفس المصدر السابق.

٣٣ - المصدر نفسه.

وكل ذلك أفضى إلى تفاقم حالة الإحباط لدى المواطن العراقي، ما عمق ضعف روح المواطنة، والأدهى والأمر إن الأخير صار يبتابه شعور بالعودة إلى ظاهرة التمييز الطبقي المفرط لاسيما بعد حرص معظم المسؤولين في الدولة على ضمان أكبر قدر ممكن من الامتيازات، فضلاً على التمييز من ناحية الانتماءات الفرعية الأمر الذي أدى إلى تصنيف المجتمع العراقي إلى أصناف أربع وعلى الشكل الآتي:

١ - مواطنون من الدرجة الأولى = لهم حقوق بل وامتيازات فاحشة مقابل واجبات قليلة أو معدومة وأولئك هم المسئولون الكبار في الدولة.

٢ - مواطنون = يؤدون واجباتهم على أكمل وجه مقابل أدنى مستوى من الحقوق وهم الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي.

٣ - مواطنون = لهم حقوق ويؤدون واجباتهم على أكمل وجه، أي أن هناك نوع من التوازن النسبي بين الحقوق والواجبات.

٤ - مواطنون = ليس لهم حقوق ولا يقومون بأية واجبات وهم العاطلون الذين لا يحصلون على عمل ولا يتوفر لهم سكن وحياتهم مهددة وكرامتهم ممتهنة.

المبحث الثالث: سبل تعزيز المواطنة في العراق:

لما كانت المواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن، على ذلك فإن المواطنة هي بمثابة تجسيد للشعور بالانتماء والولاء للوطن والشعور بالمسؤولية والحرص وإتقان للعمل وتفانٍ في أداء الواجبات وطاعة النظام واحترام القانون ومراعاة الآداب العامة، على ذلك يعد الإخلال بتلك القيم والتقصير في أداء تلك الالتزامات، من أخطر الأزمات التي تواجه بناء المجتمع الداخلي وتتسبب في شرخ وحدته الوطنية، وما يحصل في بلدنا العراق حالياً يؤكد وجود مثل هذه الأزمة، وذلك بفعل غلبة الولاءات الفرعية كالدينية والطائفية والعرقية والقبلية والحزبية على حساب الولاء للوطن وهو الأصل.

لذا تقع على عاتق جميع المعنيين في الشأن العراقي مسؤولية النهوض بواقع المواطن العراقي وتحسين أحواله من خلال توفير جميع الضمانات اللازمة للارتقاء والعمل على ترسيخ روح المواطنة، وهذا الأمر يستدعي إتباع يأتي في مقدمتها: دور الأسرة، التربية والتعليم، وسائل الإعلام والصحافة، دور العبادة، المؤسسات الثقافية الرياضية والترفيهية، وأخيراً وليس آخراً بناء دولة المواطنة، وهذا ما سنتناوله في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأسرة: أكد الإسلام على أهمية اختيار الزوجة الصالحة باعتبارها الحظن الأول للتربية وركز على أهمية وظيفة الأسرة ودورها في بناء المجتمع ففي حديث الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - (ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)، لذا فإن مهمة الوالدين مهمة عظيمة وهي بمثابة أمانة ورسالة فإن أحسنا في تلك المهمة أديا الأمانة وبلغا الرسالة، وإن لم يحسنا فقد تحملا وزراً وأثماً كبيراً كونهما الأكثر تأثيراً في المجتمع فإن صلحت الأسرة صلح المجتمع وكما يقول الشاعر:

الأم مدرسة إن أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

لذا يقع على عاتق الأسرة العراقية مهمة تعليم الأبناء القيم والسلوكيات الوطنية القويمة والراشدة ومن خلال ما يأتي:

١ - تجسيدهم للمثل الأعلى الذي يحتذى به الأبناء، من خلال التأكيد على التحلي بالصدق وأداء الأمانة وحب

الوطن والدفاع عنه والمشاركة ببناء المجتمع والوطن.

٢- إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية من خلال التأكيد على الاهتمام بالقضايا التي تمس مصلحة الوطن والعمل على تحقيقها.

٣- تشجيع الطفل العراقي للمشاركة في مشاريع خدمة المجتمع مثل تنظيف المدرسة أو المنطقة التي يسكن فيها وهي جزء من الوطن الأكبر العراق مع الحفاظ على النظافة والأموال والمرافق العامة.

٥- توفير موارد التعلم الوطنية في الكتب الموجودة في المنزل والمجلات والصحف والاستعانة بها في تعليم الأطفال من خلال قراءة العناوين المتعلقة بالقضايا السياسية أو الاجتماعية التي تركز حب الوطن والدفاع عنه.

٦- الحث على التفوق والنجاح والمثابرة في المجالات الاجتماعية والأكاديمية من منطلق ترسيخ الفكرة بأن بلوغ تلك الغاية يحقق مكاسب جمة منها ما هو شخصي إذ يرفع ذلك من قدر الإنسان ويعزه ويرضي والديه كما يصب ذلك في تحقيق المصالح والأهداف العامة.

المطلب الثاني- السياسة التعليمية الناجعة: لا بد من أن تقوم سياسة التعليم في العراق على إعداد المواطن العراقي الصالح وإعداد هذا المواطن لا بد من توفر شرطين أساسيين: الأول أن يكون مدركاً لطبيعة واجباته وماهية حقوقه، عارفاً بالأثر الاجتماعي والإنساني والوطني الذي يترتب على حسن القيام بها، أما الثاني فهو أن يكون عضواً فاعلاً ومؤدياً ما مطلوب منه من تلك الواجبات و متمسكاً بحقوقه ومطالباً بتبليتها على أكمل وجه، وهذا يتحقق عبر التعليم وفي مراحل مختلفة، وفيما يأتي نوضح بعض الأهداف التي يمكن بلوغها من خلال تطبيق سياسة للتعليم لإعداد المواطن الصالح في العراق:

١. فهم المسؤولية والاستعداد للقيام بأعبائها.
٢. فهم الهيكل التنظيمي للدولة على المستوى المحلي والإقليمي.
٣. فهم دور الأفراد في المشاركة في بناء المجتمع والدولة.
٤. فهم مبادئ حقوق الأفراد وتنمية القدرة على الاختيار مع مراعاة قواعد ومبادئ القوانين التي تحكم المجتمع.
٥. تقدير أهمية القوانين والأعراف والتقاليد واحترامها والالتزام بها.
٦. تنمية مهارات التمييز والإبداع للتطوير الذاتي وتطوير المجتمع.
٧. معرفة التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، ووضع الحلول المناسبة لها، وتنمية القدرة على التمييز بين البدائل المختلفة واختيار أفضل تلك البدائل.
٨. فهم أهمية اعتماد المجتمع العراقي بكل أطيافه ومكوناته على بعضهم البعض، وأهمية التعايش والمشاركة في عملية البناء والتنمية.

٩- غرس حب الوطن في نفوس الطلبة وتنمية روح الولاء للوطن العراق.

١٠- تعريف الناشئة والشباب أن وطنهم العراق هو منبع الحضارة فمنه انطلقت الكتابة وفيه شرعت القوانين لتنظم الحياة، ومنه انطلقت الرسالة نحو الشرق.

١١- تأصيل بر الوالدين في نفوس الناشئة وصلة الرحم، والحفاظة على كيان الأسرة بوصفها النواة الأساسية في بناء المجتمع العراقي السليم.

١٢- غرس روح المبادرة للأعمال الخيرية والتطوعية التي تسهم في تأصيل معنى المواطنة الصالحة في نفوس الشعب العراقي.

لذا تعد مؤسسات التربية والتعليم بمختلف مراحلها مكملّة لتنشئة الأسرة، فدور المدرسة يتمثل في توفير المعارف الأساسية التي يحتاجها الطالب لإدراك مكانة وطنه وعلاقته بالعالم الخارجي وإلى فهم طبيعة الاختلافات الثقافية في المجتمع العراقي وإدراك وتقدير تلك الاختلافات والتعامل معها بروح وطنية لا طائفية أو عنصرية أو حزبية أو شخصية.

المطلب الثالث - وسائل الإعلام: للإعلام دور كبير في توعية الأفراد نحو مسؤولياتهم الفردية والجماعية وبناء روابط بين أبنائه وغرس العادات والقيم وإيجاد اتجاهات موحدة لخدمة البلد، ويمكن للإعلام أن يقوم بدوره عن طريق البرامج الهادفة التي تعمق المواطنة، وعن طريق المقالات ونقل الأخبار والمعلومات التي توضح إنجازات الوطن وتشجّد الهمم وتنمي روح المواطنة وغيرها من الوسائل التي من شأنها ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه والاعتزاز بالانتماء إليه وبيان حقوق المواطن وواجباته، وهذه هي رسالة الإعلام الوطني الهادف.

وبالضد من ذلك يمكن أن تؤدي وسائل الإعلام إلى تثبيط العزائم وإشاعة الحرب النفسية وخلط الأوراق وتحويل كل ما يصب في تأزم الأمور والتحريض على اللجوء للعنف ونسف الحوار، وهنا ينبغي العمل من قبل الدولة ووسائل الإعلام الوطنية وكل المعنيين على اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها وضع حد لتلك الوسائل وذلك لأنها تنال من روح المواطنة.

المطلب الرابع - المؤسسات الدينية: تؤدي المؤسسات الدينية دوراً هاماً في ترسيخ روح المواطنة، وذلك بفعل دور رجال الدين الفاعل في المجتمع العراقي ومن خلال الخطاب الديني الذي يتوجهون به إلى شرائح واسعة من المجتمع، وذلك بغية بث المبادئ والقيم التي يفرضي التحلي بها إلى الارتقاء بالإنسان إلى مستوى الإنسان من خلال التمسك بالفضائل والأخلاق الحسنة بدءاً بالصدق والأمانة والصبر والحرص والشعور بالمسؤولية والمحبة والتفاني والتسامح والتعايش والتعاون وما إلى ذلك، وكل ذلك يرسخ حب الوطن في نفوس أبناء الوطن.

المطلب الخامس - دور المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية: تقوم هذه المؤسسات بدور مهم في تنشئة الشباب من خلال توفير الأجواء المناسبة لملء أوقات الفراغ عبر ممارستهم لهواياتهم الرياضية والاجتماعية وتطوير وعيهم وتنمية إبداعهم الثقافية، كما أن اللقاءات بين الشباب توسع قاعدة التعارف وتشجع ثقافة الحوار وتعزز القيم الحسنة من تعاون وتكاتف وتناصح وكل ذلك يسهم في ترسيخ روح المواطنة بين أبناء الشعب الواحد ونحن في العراق بأمر الحاجة لسلوك هذا السبيل، لذا لا بد من الاهتمام بتلك المؤسسات وتطوير عملها من قبل الدولة والمواطن على حد سواء فالدولة مطالبة بتوفير تلك المؤسسات وتشجيع الشباب على ارتيادها والاستفادة منها، كما على المواطنين التفاعل مع ماتقدمه من أنشطة مختلفة.

المطلب السادس - تعزيز قدرات النظام السياسي: هناك الكثير من النظم السياسية المعاصرة لديها إمكانيات مادية وبشرية ولكنها غير قادرة أو غير جادة في توظيفها وتحويلها إلى قدرات، وتلك القدرات هي الإستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية والاستجابية، فالعراق على سبيل المثال يمتلك إمكانيات كبيرة وثروات هائلة بدءاً من الملح مروراً بالزراعة والمعادن وانتهاءً بالثروة النفطية، ولكن لم يتم توظيفها بالشكل الأمثل ومن ثم انعكس ذلك بشكل سلبي على المواطن العراقي وكما أسلفنا.

لذا ينبغي على كل القائمين على إدارة مؤسسات الدولة العراقية العمل على وضع الخطط العلمية والعملية التي تصب في توظيف الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها العراق بالشكل الأمثل وتحويلها إلى قدرات، وبالرغم مما يمر به العراق من تحديات أمنية واقتصادية، لكنه مازال يمتلك من إمكانيات تفوق الكثير من الدول المجاورة ولكنها تتبنى سياسات راشدة وظفت تلك الإمكانيات بالشكل الذي انعكس إيجاباً على المواطن والمواطنة، وهذا هو المطلوب في

العراق: فاستخراجياً يمكن أتباع سياسات راشدة تسهم في تطوير القطاعات النفطية والزراعية والصناعية والسياحية، ومن ثم يسهل ذلك مهمة صنع وتنفيذ سياسات توزيع المنافع والخدمات على سائر أفراد المجتمع العراقي من دون تمييز، كما تتطلب تلك السياسات تطبيق سياسات وإجراءات تنظيمية تضبط وتقوم سلوك المجتمع - حكماً ومحكومين - كما أن كل ذلك يمكن توظيفه رمزياً من جهة ورفده بسياسات رمزية من جهة أخرى، وتلك السياسات مجتمعة تعزز قدرات الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وهو ما يسميه - غابرييل الموند - بالتكيف، وتلك هي القدرات الاستجابية، وكل ذلك يسهم حتماً في إحياء روح المواطنة وترسيخها لأن المواطن سيكون جزء لا يتجزأ من تلك السياسات في معظم مراحلها بدءاً ومن ثم سيكون الوسيلة والغاية في آن واحد، وبذلك تتحقق العدالة والأمن والتنمية للمواطنين العراقيين بلا تمييز.

خاتمة: مازال مفهوم المواطنة في العراق يواجه تحديات كبرى، والسبب الأساس يعود لغياب القدرات التي تمكن الدولة - باعتبارها العنصر الأهم في النظام السياسي - من أدائها لوظائفها بالشكل الأمثل، ما أفضى إلى حالة الخلل القائمة في معادلة المواطنة، فالكثير من شرائح المجتمع مازالت تعاني من الفقر والبطالة والافتقار إلى أبسط مقومات الحياة الحرة الكريمة، وهذا الواقع يستدعي بذل أقصى الجهود لمعالجة هذا الخلل وإعادة بناء المواطنة وترسيخ حالة الولاء للوطن لتحل محل الولاءات الفرعية الأخرى، ويشترط لبلوغ تلك الغاية إتباع سبل شتى.

الملخص

لم تأخذ المواطنة - عبر امتدادها ومسيرتها التاريخية - نمط ومعنى واحد، ولم تكن من المفاهيم التي يمكن تحديدها دون ربطها بمنظومة من القيم والمفاهيم والمؤسسات المرتبطة بها، لذلك أثيرت حول هذا المفهوم العديد من التساؤلات منها: هل هناك تعريف جامع مانع لمفهوم المواطنة؟ وما علاقة المواطنة بالفرد والدولة؟ وما مقومات دولة المواطنة؟ وهل الدولة مسؤولة عن قيام المواطنة؟ أم المسؤولية تضامنية بين المجتمع والدولة؟ وما هو واقع المواطنة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣؟ وهل أن حقوق الإنسان العراق وواجباته الوطنية مكفولة؟

ويكمن الهدف الأساس لهذا البحث في معرفة إشكاليات أزمة المواطنة في العراق وتحديد مقوماتها الرئيسة وإظهار مكان الخلل فيها، لكون المواطنة المنطلق والأساس لأي نظام ديمقراطي وبخلاف ذلك لا يمكن الحديث عن نظام سياسي ديمقراطي في العراق حاضراً أو مستقبلاً، الأمر الذي يستدعي من جميع العراقيين العمل على إيجاد السبل المناسبة والناجعة لمعالجة تلك الأزمة.

Abstract

Citizenship linked system of values, concepts and institutions associated with them, so it raised about this concept many questions including: Is there a blocker inclusive definition of the concept of citizenship? What relationship citizenship and the individual and the state? And viable state of citizenship? Has the State responsible for the citizenship? Or solidarity of responsibility between society and the state? And what is the reality of citizenship in Iraq before and after 2003? Is that Iraq's national human rights and duties are guaranteed?

The objective basis for this research to know the problems of citizenship crisis in Iraq and determine the merits president and show kinks in which, to

the fact that citizenship premise and basis of any democratic system and otherwise can not talk about a democratic political system in Iraq, present or future, which calls for all Iraqis work to find appropriate and effective ways to address the crisis .